مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (03) / العـدد: (01)(2019)، ص 71 - 94

التجربة الألمانية في استقطاب الهجرة الانتقائية

German experience in attracting selective Immigration

أقاري سالم عبد الكريم بن راحلة

Agaric Salim Benrahla AbdelKarim

المركز الجامعي تمنراست ، borahlyducab@gmail.com

المركز الجامعي تمنراست agariznouba@gmail.com

Tamanrasset University, Algeria , agariznouba@gmail.com

Tamanrasset University, Algeria, borahlyducab@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2019/01/25 تاريخ قبول النشر: 08 /2019/03 تاريخ النشر: 2019/03/19

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التجربة الألمانية في استقطاب الهجرة الانتقائية وذلك قصد التعرف على مكامن هذه التجربة من خلال السياسات والقوانين المؤطرة لها والتعرف على ما توفره من سبل الاندماج في المنظومة الاجتماعية الألمانية للمهاجرين الدوليين بما يخدم الاقتصاد الألماني واحتياجاتها الانتقائية.

كما تسعى الدراسة في جانب أخر إلى التعرف عن أهم القوانين التي اعتمدتها ألمانيا في استقطاب الهجرة الانتقائية سواء ما تعلق بالعمالة، والعلم...إلخ قصد جلب قيمة مضافة للاقتصاد ولعلى التجربة القانونية السابقة في هذا الشأن هي ما أتاح لألمانيا اعتماد قانون جديد للهجرة يستهدف أساسا انتقاء ذوي الكفاءات للعمل فيها بمعدل 25 ألف شخص سنويا.

الكلمات مفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الهجرة الانتقائية؛ المانيا، هجرة العمال واللاجئين.

Abstract: **I**mmigration of labors and refugees has long been an integral part of the European continent's history. However, Europe's appreciation of migration as a serious societal and governmental concern is relatively recent. Among the countries with a colonial history.

This study aims to highlight the German experience in attracting selective Immigration in order to identify the situation of this experience through the policies and laws governed by it. and to identify the ways of integration into the German social system of international migrants in order to serve the German economy and its selective needs. The most important laws adopted by Germany in attracting selective immigration, whether related to employment, science...students... In order to add value to the National economy.

Keywords: Immigration. Illegal immigration. Selective migration. Labor Migration. Germany

مقدمـــــــة:

تشكل الهجرة الدولية في الآونة الأخيرة أحد أظهر القضايا المستقطبة للاهتمام الدولي، باعتبارها أضحت ونظرا للعولمة والتطور التكنولوجي، أحد أهم الظواهر العبر وطنية المعقدة لما تفرضه من جمع بين المتناقضات، على مستوى دول المنشأ والدول المستقبلة، فالهجرة الدولية قد تنجر عنها فوائد (اقتصادية، اجتماعية، وثقافية...)، في حين أنها قد تصطحب من جانب أخر العديد من التهديدات الأمنية والاجتماعية، التي تفرض مخاطر على التماسك والاندماج الاجتماعي، وهو ما يجعل هذه الظاهرة تستدعي حلولا بتصدرها أولويات المشاكل في الأجندات الدولية.

وتعتبر بلدان الاتحاد الأوروبي بصفة عامة وجمهورية ألمانيا الاتحادية الوجهة الأكثر استقطابا للهجرة في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يعيش فيها 18.6 مليون إنسان من أصول أجنبية، وهذا لم يكن بمحض الصدفة بل نتاج عدة اعتبارات من أهمها تاريخيا أن ألمانيا من الدول السباقة في التعامل مع قضايا الهجرة الانتقائية التي لطالما وظفتها في سد احتياجاتها الوطنية عبر مختلف المحن التي شهدتها تاريخيا، فقد استقدمت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية 1945 بحيث بدأت في الخمسينات من القرن الماضي الهجرة الاقتصادية في ألمانيا الغربية، وساهم المهاجرون في سد النقص الحاصل في الأيادي العاملة.

وقد وقعت ألمانيا ما بين 1955-1968 تسع اتفاقيات تعاون مع ايطاليا واسبانيا وتركيا والمغرب وجنوب كوريا والبرتغال وتونس ويوغسلافيا، لاستقدام عمال من هذه الدول، وعقب الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بعد 2011 شهدت ألمانيا موجة أخرى من الهجرة بحيث قدر عدد المهاجرين بألمانيا سنة 2013 ب 1.2 مليون شخص مهاجر وهو ما جعلها تتصدر بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) من حيث إقبال المهاجرين، وهو ما يستدعي البحث في التجربة الوقوف على العوامل التي تجعل ألمانيا مقصد العديد من المهاجرين الدوليين على المستوى العالمي، وكذا البحث في السياسات والقوانين المعتمدة لذات الغرض، وكذلك الانعكاسات التي تفرزها الهجرة الدولية نحو جمهورية ألمانيا الاتحادية.

الإشكاليـــــــة:

ما مدى نجاعة التجربة الألمانية في استقطاب الهجرة الانتقائية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ✓ ما هي السياسات والقوانين المتبعة في انتقاء وإدماج المهاجرين في ألمانيا؟
- ✓ ما هي أسباب الاهتمام الألماني باستقطاب الهجرة الانتقائية وما الآليات المعتمدة في ذلك؟
- ✓ ما هي نقاط القوة والضعف في التجربة الألمانية في استقطاب الهجرة الدولية؟
- ✓ ما هي الانعكاسات المترتبة على استقطاب الهجرة الدولية في ألمانيا؟
- ✓ ما هي الأفاق المستقبلية لاستقطاب الهجرة الدولية الانتقائية في ألمانيا وفق قانون الهجرة الجديد بها؟

الفرضيـــــات:

- ✓ تتبع ألمانيا سياسات وقوانين عملية في انتقاء وإدماج المهاجرين نابعة من الرصيد العملي لها في التعامل مع هذه الظاهرة.
- ✓ تقوم التجربة الألمانية في الهجرة الانتقائية على مجموعة إجراءات بمثابة نقاط قوة الاستقطاب العمالة لفائدة الاقتصاد الألماني.
- ✓ يفرض التوجه الجديد لألمانيا في استقطاب الهجرة الانتقائية وفق القانون الجديد، العديد من الانعكاسات التي تفرض تبني رؤية مستقبلية في مواجهة تحديات إدماج المهاجرين المهرة بها.

المحور الأول: مفاهيم الدراسة

تشير الهجرة الدولية بصفة عامة إلى التنقل وتغير مكان الإقامة من دولة إلى أخرى، غير أن الدراسات الحديثة لم تعد تركز في الهجرة الدولية على التنقل وتغيير الأمكنة، وإنما التركيز على التفاعلات التي ترافق عملية التنقل والهجر من خلال ما تثيره من قضايا عبر وطنية تستلزم إدارة هذه الهجرة والتحكم فيها، بحيث أصبحت الدول تعقلن

احتياجاتها من المهاجرين الدوليين بما يخدم اقتصاداتها، وتنتهج العديد من السياسات التي تحقق من خلالها استقطاب واندماج حاجياتها من الهجرة وفق المنطق الانتقائي، وهو ما يطلق عليه بالهجرة الانتقائية، فما هي الهجرة الانتقائية، وما هي المقاربات النظرية المفسرة لها؟

1–مفهوم الهجرة الانتقائية:

يمكن أن نشير في البداية إلى أن مفهوم الهجرة الانتقائية يختلف من وجهة نظر دول المنشأ عن وجهة نظر دول الاستقبال، فالهجرة الانتقائية وفق دول المنشأ تعتبر هجرة للكفاءات والأدمغة، في حين استهداف هذه الكفاءات والعمال المهرة والمتخصصين في برامج وسياسات استقطاب هؤلاء من طرف دول الاستقبال يعتبر هجرة انتقائية.

وعليه فالهجرة الانتقائية أو هجرة اصطفائية هي نوع من الهجرة يقوم من خلالها البلد المضيف باختيار وانتقاء مهاجريه، فهي سياسة تهدف أساسا لجلب العمال المهرة، الذين يمكن أن يجلبوا قيمة مضافة لحالة البلد الاقتصادية، وصد الطريق عن المهاجرين الذين هدفهم استغلال النظام الاجتماعي في البلد المضيف[1].

كما يقصد بالهجرة الانتقائية: "التركيز على استقدام اليد العاملة الماهرة، والتخصصات الدقيقة"[2]، ومن نماذج سياسات استقطاب الهجرة الانتقائية (البطاقة الخضراء في ألمانيا 2005، وبطاقة كفاءات موهوبون بفرنسا 2006، وكذلك البطاقة الزرقاء على المستوى الأوروبي 2007)، وكلها إجراءات هادفة إلى استقطاب الكفاءات بمنطق انتقائي.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف سياسات الهجرة الانتقائية على أنها: "مختلف الإجراءات المترابطة والتدابير التي تتخذها دول الاستقبال في سبيل استقطاب وجذب احتياجاتها من المهاجرين الدوليين من عمال وذوي الكفاءات والمهارات، بما يتماشى مع احتياجاتها الاقتصادية من مدخلات لسوق العمل، قصد إدماجهم والاستفادة من مواهبهم وكفاءاتهم من الناحية العملية والمعرفية، من منطلق الإدارة الذكية للهجرة".

2–النظريات المفسرة للهجرة الانتقائية:

تندرج الهجرة الانتقائية ضمن النظريات الاقتصادية المفسرة للهجرة الدولية، وهي نظريات عديدة تفسر ظاهرة الهجرة من منطلق العوامل المرتبطة بالوظائف والأجور، وسنركز على نظريتين يمكن أن تفسر من خلالها الهجرة الانتقائية.

أ) -النظرية النيوكلاسيكية للهجرة (Neo-Classical Theory):

تعتبر هذه النظرية أن سبب الهجرة الدولية هو عدم التوازن الجغرافي بين الطلب والعرض من اليد العاملة بحيث تفترض أن سوق العمل والاقتصادات تتحرك نحو التوازن في الأمد البعيد من خلال التجارة والهجرة، وهي تعتبر المهاجرين فاعلين عقلانيين محضة، فالمهاجرين ينتقلون من المجتمعات التي تتوفر فيها العمالة بكثرة وتنخفض فيها الأجور إلى المجتمعات التي تكون فيها شحة العمالة والأجور مرتفعة[3].

ويقترح بعض رواد هذه النظرية على الدول التي ليس لها قدر كافي من العمال وتسعى إلى جلب المزيد من العمالة، تقديم أجور مرتفعة تجذب المهاجرين القادمين من الدول التي لديها فائض من العمالة، ونتيجة لهذا الاتجاه، أصبح توليد التحويلات المالية حافزاً قوياً للبلدان المرسلة للعمالة لتشجيع الهجرة إلى الخارج، وعلاوة على ذلك، تساهم الهجرة في اقتصاد الدولة المستقبلة للعمالة من خلال تعزيز الإنتاج، وبوسع الدولة المستقبلة من دون إبطاء أن تحد بشكل مثالي من التفاوت في الدخول والتفاوت في الأجور[4] ومن رواد هذه النظرية أرنست رافينستين (Ernest Revenstein) 1885 وافيرت لي (Everett Lee) 1966 و تورادو (Torade) 1966، وغيرهم ممن يركزون على عوامل الجذب والطرد في الهجرة الدولية.

ب) -نظرية سوق العمل المزدوج (Dual Labour Market Theory):

يعتبر ميشيل بيور (Michael.J.Piore) 1979 رائد نظرية سوق العمل المزدوج والتي تقوم على افتراض أن الهجرة الدولية هي نتيجة لمتطلبات العمل المتأصلة في المجتمعات الصناعية في الوقت الراهن، وعليه فالهجرة الدولية وفق هذه النظرية لا تحدث بسبب عوامل الدفع التي تراها البلدان المرسلة، بل بسبب عوامل الجذب التي تراها البلدان المستقبلة[5] وتؤكد هذه النظرية على أربعة سمات أساسية للبلدان الصناعية تمكنها من سحب اليد العاملة من بلدان أخرى هي التضخم الهيكلي، والمشاكل التحفيزية، والازدواجية الاقتصادية، والديمغرافية في عرض اليد العاملة[6].

وتؤكد النظرية الثنائية لبيور أن هجرة القوى العاملة تعد واحدة من عوامل التعاون الاقتصادي بين الدول، كما أوضحت النظرية ذاتها أن هياكل الأنظمة الاقتصادية للدول النامية تحتاج بشكل ضروري إلى العمالة الأجنبية، وذلك لأن لديها سوقين: السوق الأول متطور ومربح والسوق الثاني غير مستقر وذو أجور منخفضة، ويتم البحث في السوقين بصورة عامة من أجل توظيف المهاجرين لشغل الوظائف الضرورية لتطوير الاقتصاد ولكنهم مرفوضون من قبل السكان الأصلين[7] وما يميز هذه النظرية اعتبارها للطلب على العمال يتولد من الاحتياجات الهيكلية للاقتصاد، وليس من فروق الأجور أو رغبات الأسر المعيشية.

المحور الثاني: تطور التجربة الألمانية في الهجرة الانتقائية على ضوء القوانين المنظمة الهجرة.

سيتم في هذا الجزء من الدراسة تسليط الضوء على تطور القوانين المنظمة للهجرة بألمانيا من خلال محطاتها المختلفة في التعامل مع الهجرة الدولية، وأهم الأسباب الداعية إلى استقطاب الهجرة الانتقائية بها.

أ)– تطور القوانين المنظمة للهجرة بألمانيا.

تعتبر ألمانيا دولة هجرة منذ القدم، بحيث لطالما استقطبت العمال الأجانب قصد تعزيز اقتصادها وهو ما أتاح لها –ونظرا للتعامل المبكر قضايا الهجرة– وضع إطار قانوني ليبرالي نسبيا تكون على مر العقود الماضية لمواجهة التحديات المتنامية التي تشهدها في نقص العمالة سواء في المهن التي تتطلب مهارات عالية أو متوسطة وذلك لإدراكها أن الإدارة الجيدة للهجرة تشكل أداة سياسية أساسية لاستدراك هذا النقص.

1– قانون الأجانب 1965:

صدر هذا القانون في 08 ماي 1965، وينظم الدخول إلى ألمانيا، وكذلك وضع الإقامة، ولم يتناول القانون على وجه التحديد العمال الضيوف أو إعادة توطين المواطنين من أصل ألماني، ولا التمييز بين أغراض الإقامة المختلفة، وكذلك عدم تناول مسائل جمع شمل الأسر أو الحقوق الاجتماعية والسياسية للأجانب، وهو ما سجلته المحاكم والوكالات الإدارية **من ثغرات ووضعت مبادئ ولوائح توجيهية من أجل تطبيق هذا القانون(8).**

وينص هذا القانون على أنه ينبغي لكل أجنبي مقيم بألمانيا تقديم طلب للحصول على تصريح الإقامة ويتم منحه إياه ما لم يكن وجوده مضر بمصالح جمهورية ألمانيا الاتحادية[9].

ويكيف هذا القانون حسب المتغيرات الاقتصادية والسياسة الخارجية لألمانيا، بحيث يستثنى من تصريح الإقامة الأطفال دون السادسة عشر واللاجئون والمشردين الأجانب وكذلك العمال حسب ما ينص عليه قانون العمل والمشمولين في إطار حكومي دولي.

كما يتضمن قانون الأجانب 1965 جزءا قصير بشأن قصيرا بشأن قانون اللجوء للأجانب، ويحق لمن يمنح حق اللجوء قانونا الحصول على تصريح إقامة.

2-قانون إقامة الجماعات الاقتصادية الأوروبية 1969.

وفي سنة 1969 سنت ألمانيا الغربية قانون إقامة الجماعات الاقتصادية الأوروبية، وذلك تنفيذا لقانون الجماعات الأوروبية بشأن حرية تنقل العمال، وحرية التأسيس، وحرية تقديم الخدمات بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية[10].

وينص هذا القانون على حق الأشخاص العمال المنتمين إلى دولة عضو في الجماعات الاقتصادية الأوروبية في الحصول على تصريح إقامة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد إذا كان الشخص لا يزال يعمل، هذا بالإضافة إلى تضمن قواعد مماثلة لضمان تنقل الأعمال التجارية والعاملين لحسابهم الخاص داخل الجماعات الاقتصادية الأوروبية.

وبمقتضى هذا القانون وصل عدد المواطنين من الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية نحو 25% من مجموع عدد السكان الأجانب في جمهورية ألمانيا الاتحادية[11].

3-قانون المساعدة على العودة 1983.

تتمثل خلفية إصـــدار هذا القانون في أثار أزمة أســـعار النفط الأولى في عام 1973 فقررت الحكومة الاتحادية فرض حظر توظيف العمال غير العاملين في إطار الجماعة الأوروبية من أجل تخفيض عدد الموظفين الأجانب(12).

وقد صدر قانون تشجيع إعادة الأجانب في ديسمبر 1983 قصد دعم العودة الطوعية ماليا للأجانب إلى أوطانهم، وهو يمثل جزء من الإجراءات التي اتخذتها ألمانيا في سـبيل تشـجيع العمال الضـيوف المسـتقدمين في إطار برنامج توظيف العمال الأجانب في الفترات السـابقة للعودة إلى أوطانهم، وذلك بتقديم مسـاعدة مالية للعائد

مقدرة ب 10500 مارك ألماني بشرط عدم الزواج بمواطن ألماني، وفقدان الوظيفة بسبب إغلاق العمل أو العناصر الرئيسية للعمل أو إفلاسه، وأن يتقدم بطلب للحصول على مساعدة العودة بحلول 30 جوان 1984 وكان يقيم بصورة قانونية في ألمانيا حتى تاريخ المغادرة(13).

وقد عاد بمقتضى قانون العودة لعام 1983 نحو 250 ألف مهاجر بموجب هذا المخطط لأوطانهم(14) غير أن هذا القانون لم يحدث إلا انخفاضات طفيفة في نسبة الأجانب بألمانيا بين سنتي 1983-1984 مقارنة بالسنوات الماضية.

4) -قانون الأجانب 1990.

أسهمت مخاوف الهجرة الكبرى في تسعينات القرن العشرين بعد سقوط الستار الحديدي في صياغة سياسة الهجرة في ألمانيا الموحدة، فانتهجت سلسلة من التعديلات المقيدة المرتبطة بقانون الأجانب، وقد تم اعتماد هذا القانون الجديد بشأن الأجانب في ربيع 1990 وقد كان بمثابة مواصلة لقانون الأجانب 1965، بحيث لم يثبت قواعد كافية لمراعاة حالة السكان الأجانب، ولقد تم تمرير هذا القانون على افتراض أن ألمانيا ليست بلد هجرة، ولكن ينبغي أن يندمج السكان الأجانب قدر الإمكان(15).

ولم تكن ألمانيا خلال هذه الفترة تتمتع بالقدرة على استيعاب المهاجرين، وعليه منحت الأفضلية إلى المهاجرين ذو الخلفية الألمانية، والأجانب الفارين من الاضطهاد السياسي ومواطني الاتحاد الأوروبي، وقد منحت صلاحيات تقديرية لمكاتب الأجانب في التعامل مع قضايا الهجرة.

كما تم هذا العام 1990 سن مرسوم بشأن الاستثناءات من وقف العمل الذي يخضع العمال الأجانب لأنظمة الضمان الاجتماعي في بلدهم الأصلي، وقد انتقدت النقابات بشدة هذا البرنامج الذي يؤثر على مستويات الأجور والبطالة في قطاع البناء وانتقدته كبرنامج تجريبي من أجل تخفيض المعايير الاجتماعية في سوق العمل(16).

5) -**قانون تسوية اللجوء 1992**.

في أواخر الثمانينات إلى غاية 1992، ازداد عدد طالبي اللجوء والمهاجرين في ألمانيا بشكل مطرد، لاسيما بسبب الحرب في يوغسلافيا السابقة، بحيث بلغ عدد المهاجرين سنة 1992 أعلى مستوى على الإطلاق قدر ب: 440.000 ومع ذلك كان معدل الموافقة على طلبات اللجوء منخفضا بحيث قدر ب 4.3%(17) .

وكان ذلك نتاج اعتبار مراقبة الهجرة واللجوء من القضـــايا الســـياســـية الرئيســـية في الحملة الانتخابية لعام 1990، وعليه وافقت الحكومة الائتلافية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي المســـيحي والحزب الاشـتراكي الديمقراطي والحزب الديمقراطي الحر وحزب المعارضـة الديمقراطي الاشـتراكي على ما يسـمى "تسـوية اللجوء"(18).

وبمقتضـــى هذا القانون تم تقليل عدد المهاجرين، وكذلك ضـــمان عدم منح اللجوء إلا للأشـخاص الذين تعرضـوا للاضـطهاد حقا لأسـباب سـياسـية، وعليه فإن سـياسـة الهجرة في ألمانية الموحدة في تسعينات القرن العشرين شكلت ضمن مخاوف حركات الهجرة الكبرى.

وقد تميزت سياسة الهجرة طيلة الفترة من 1990 إلى 1997، بإدخال سلسلة من التعديلات التقليدية على قانون الأجانب، غير أن بعض جوانب التعديلات أدخلت أيضا عناصر متحررة مثل الحق في التجنس في ظل شروط معينة للمقيمين القانونيين لأجال طويلة وأطفال المولودين في ألمانيا(19)

.**6**) **–قانون الهجرة 2005**.لقد مثلت سنة 2000 منطلقا لإصلاح شامل لسياسة الهجرة الألمانية، بحيث أثار نقص العمال المهرة في قطاع تكنولوجية المعلومات نقاشـا حول إصـلاح سـياسـة الهجرة الألمانية، وقد ادخلت التغيرات التالية:[20]

1) –قانون جديد للجنسية، ساري المفعول منذ عام 2000، يعترف بحق الدم أو "قانون الدم" وقانون التربة.

2) –تنظيم "البطاقة الخضراء" الذي يعتزم اجتذاب مهنيين أجانب من ذوي المهارات العالية إلى ألمانيا.

وقد جاءت هذه المســـتجدات من منطلق اعتبار ألمانيا دولة للهجرة، وهي بحاجة إلى مهاجرين ذوي مؤهلات عالية لتعويض النقص في سوق العمل وفق ما خلص إليه تقرير اللجنة المستقلة للهجرة2001 [21].

ويعتبر القانون الألماني الجديد لسنة 2005، والذي جاء بعد سنوات من الجدل بين الحكومة والمعارضة بمثابة إيجاد حل وســـط بينهما في 2004 ليدخل هذا القانون حيز النفاذ في 01 جانفي 2005، ويحدد هذا القانون حول الهجرة كهدف مع مراعاة قدرات الاسـتقبال والاندماج، مصـالح واحتياجات الجمهورية الاتحادية في مجال الاقتصاد وسوق العمل(22).

ويحدد هذا القانون من الفقرة (18-21) تصنيف المؤهلات التي يشملها استقطاب المهاجرين المهرة في ألمانيا كما يبين الجدول رقم (01) أدناه.

الجدول رقم(01): تصنيف المؤهلات وفقا لقانون الإقامة لعام 2005 للمهاجرين في ألمانيا.

القسم	الغرض.
الفقرة 18 من قانون الإقامة	موظف.
الفقرة 19 من قانون الإقامة	المهاجرون المؤهلون تأهيلا عاليا.
الفقرة 20 من قانون الإقامة	الباحثون.
الفقرة 21 من قانون الإقامة	العاملون لحسابهم الخاص.

Source: Amelie F. Constant and Bienvenue N. Tien, «Germany's Immigration Policy and Labor Shortages», I Z a Research Report No. 41, October 2011, p.09.

وبدخول قانون 2005 حيز التنفيذ عدل قانون الجنسية، وادخل قانون إقامة جديد تم فيه التركيز لأول مرة على الإقامة الدائمة طويلة الأجل للمهاجرين، وخاصة للعمال المهرة، بالإضافة إلى تبسيط وتخفيض، عدد سندات الإقامة إلى اثنين، (تصريح إقامة مؤقت وتصريح إقامة دائمة)، بالإضافة إلى التغيرات في قانون الجنسية الألمانية، بشكل عام بحيث لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق الولادة، فقانون الجنسية نص على أنه إذا ولد طفل من أبوين أجنبيين في ألمانيا، فسيحصل على الجنسية الألمانية إذا كان أحد الوالدين مقيما قانونيا في ألمانيا لمدة ثماني سنوات وحصل على حق إقامة دائم[23].

وقد طرأت على هذا الإطار القانوني الجديد للهجرة عدة تعديلات أبرزها في عام 2007 بقانون التوجيهات المتعلقة بالهجرة واللجوء من الاتحاد الأوروبي، وقانون مراقبة هجرة العمال لعام 2008، وكذلك القانون

الثاني لتنفيذ التوجهات المتعلقة بالهجرة واللجوء من الاتحاد الأوروبي في عام 2011، وقانون تنفيذ التوجيه المهني للمهنيين المؤهلين للغاية للاتحاد الأوروبي في عام 2012[24].

7) –قانون الاندماج 2016.

دخل التعديل الأخير لإطار الهجرة الألمانية حيز التنفيذ في 06 أوت 2016، ويهدف قانون الاندماج ولائحته إلى تسهيل دمج اللاجئين في المجتمع الألماني، وتتمثل الفكرة الأساسية وراء هذا التشريع في استمرارية سياسة الدعم والتحدي (Fördern und Fordern)، والتي تم تقديمها في عام 2005 في قانون الهجرة(25)، بحيث يستفيد اللاجئون الذين يظهرون القدرة على الاندماج ولديهم فرص جيدة للبقاء بشكل دائم في ألمانيا من وصول أسهل وأسرع إلى فصول الاندماج وفرص العمل، بينما يواجه اللاجئون الذين يرفضون التعاون انخفاضا في المزايا، ومع ذلك لم يدخل سوق العمل في هذه المرحلة سوى جزء من اللاجئين، وبتالي ازداد عدد السكان الأجانب غير النشطين بسرعة أكبر من عدد السكان الأجانب النشطين ب12.3% سنويا في المتوسط بين عامي 2014-2016، مقارنة بنسبة 3.8% سنويا فقط بين عامي 2011-2014[26].

8) –قانون هجرة العمال المهرة 2019.

يعاني الاقتصاد الألماني من نقص متزايد في المهارات، وعلى هذا الأساس تبنى مجلس الوزراء الفدرالي قانون الهجرة العالمية الماهرة (Fachkräftenwanderungsgesetz)، ويكمن الهدف من هذا القانون في "خلق إطار تشريعي من أجل الهجرة الانتقائية والمتزايدة للعمال المهرة من بلدان ثالثة[27] وينفذ قانون هجرة العمال المهرة العديد من توجيهات الاتحاد الأوروبي، وسيبدأ سريان قانون هجرة العمال المهرة في الأول من مارس 2020[28].

ويقصد بالعمال المهرة حسب محتوى هذا القانون خريجو الجامعات والعمال من ذوي المؤهلات العالية من بلد ثالث خارج الاتحاد الأوروبي، والذين يمكن أن يهاجروا إلى ألمانيا أو يبقون فيها من أجل البحث عن عمل في مجال خبرتهم، شريطة أن تكون لديهم المهارات اللغوية الألمانية المطلوبة، ووسائل كسب الرزق، ويتعين على العمال المهرة الذين تتجاوز أعمارهم 45 عاما أن يظهروا أنهم سوف يكسبون 3685 يورو على الأقل شهريا أي حوالي 4067 دولار أمريكي أو أن يكون لديهم معاش تقاعد كافي[29].

ويمكن قانون العمال المهرة هذه الفئة من الحصول على تصريح إقامة لمدة ستة أشهر، كما يتاح للذين يمتلكون عرض عمل ثابت تصريح إقامة لمدة أربع سنوات يجوز للعمال المهرة بعد انقضائها الحصول على

إذن دائم بالتسوية، شريطة أن يكونوا قد قدموا مساهمات في نظام المعاشات التقاعدي لألمانيا لمدة 48 شهرا على الأقل[30] وأن يكونوا حائزين على المهارات الألمانية المطلوبة، وأن تتوفر لهم وسائل العيش، كما يمكن منح العمال ذوي الخلفية الأكاديمية تصاريح تسوية دائمة على أساس كل حالة على حدى إذا ادمجوا في المجتمع الألماني، ولديهم وسائل العيش ولن يثقلوا كاهل نظام الضمان الاجتماعي، وأن لا يكونوا مستبعدين لأسباب تتعلق بالسلامة العامة أو النظام العام[31].

ب) –أسباب الاهتمام باستقطاب بالهجرة الانتقائية بألمانيا:

1) –تقلص عدد السكان في سن العمل بألمانيا، ففي الربع الأخير من 2017 بلغ عدد الوظائف الشاغرة ارتفاعا قياسيا بلغ 1.2 مليون وظيفة[32].

2) –الاختلال بين مخرجات ومدخلات سوق العمل الألمانية، بحيث تطغى المخرجات عن المدخلات ويتوقع أن تكون ألمانيا الأعلى في هذا الشأن بين بلدان منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2020[33].

3) –إدراك صناع القرار الألمان أن هجرة العمالة المدارة تشكل أداة أساسية لتلبية متطلبات العمل وتحقيق الرخاء لألمانيا وهو ما أكدته المستشارة الألمانية انجيلا ميركل بقولها: "الهجرة حركة طبيعية وحين تكون شرعية تكون جيدة والعمالة المهاجرة تحقق الرخاء لألمانيا"[34].

4) –الحاجة المتزايدة إلى العمالة المتخصصة والماهرة تجتذب إلى البلاد مزيدا من المهاجرين من أصحاب المؤهلات والاختصاصات، أيضا بغية تلبية الحاجة إلى نقص القوى العاملة المؤهلة الناجم عن التحول الديمغرافي[35].

5) –استقطاب أصحاب الكفاءات والتخصصات من بلدان لا تنتمي للاتحاد الأوروبي، ومن حملة مؤهلات معترف بها في ألمانيا، في مجالات تخصصية نادرة كما هي الحال على سبيل المثال في مجالات الصحة والرعاية يمكنهم الحضور إلى ألمانيا بغية العمل[36].

المحور الثالث: تقييم التجربة الألمانية في استقطاب الهجرة الانتقائية:

ويتطرق هذا المحور إلى مختلف العوامل التي تمثل نقاط القوة في التجربة الألمانية لاستقطاب الهجرة الانتقائية، وكذلك الخوض في بعض العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحد من فاعلية سياسة الهجرة بألمانيا مشكلة نقاط ضعف وعوائق أمامها.

1) -نقاط القوة في التجربة الألمانية لاستقطاب الهجرة الانتقائية:

يمثل تنوع آليات استقطاب الهجرة الانتقائية في ألمانيا إحدى أهم نقاط القوة التي تستند عليها السلطات المركزية بألمانيا في سياستها لإدارة الهجرة، إلى جانب التأطير القانوني المرافق لهذه السياسة وفق ما يكفله القانون الأساسي لها من ضمانات للتنوع واحترام الحقوق الأساسية للإنسان.

أ) -تبني المقاربة التشاركية المؤسساتية في استقطاب الهجرة الدولية:

تتفاعل العديد من المؤسسات والفواعل الرسمية وغير الرسمية في إدارة الهجرة في ألمانيا، بحيث تمثل هذه المؤسسات من خلال ما تطيحه من استشارات واستفسارات ومعلومات بالنسبة للمهاجرين الدوليين أهم آليات الاستقطاب الانتقائي للهجرة في ألمانيا.

1) -المكتب الاتحادي للهجرة واللجوء «bamf.de»:

وهو دائرة اتحادية تابعة لوزارة الداخلية، ويقدم المكتب الاتحادي كافة المعلومات المتعلقة بالإقامة في ألمانيا، وهو المسؤول عن اتخاذ القرارات بخصوص طلبات اللجوء، وفي مجال الهجرة والاندماج يقوم المكتب الاتحادي للهجرة بتنفيذ دورات الاندماج، ودعم اللغة والوظائف ذات الصلة، والخدمات الاستشارية الأولية للمهاجرين.

2) -مؤتمر الإسلام الألماني«deutsche-islam-konferenz.de»:

انطلق مؤتمر الإسلام الألماني (Dik) في 2006 ومنذ ذلك الحين يقوم بتنظيم حوار طويل المدى بين الدولة الألمانية والمسلمين الذين يعيشون في ألمانيا، ومن انجازاته فرض نقاش حول إمكانية تدريس مادة الدين الإسلامي في المدارس الألمانية، ووضع دراسة حول "حياة المسلمين في ألمانيا" إضافة إلى مشاريع تدريس أئمة في الجامعات الألمانية وتأهيل الأئمة المسلمين لغويا ومعرفيا لكي يكونوا على معرفة وإطلاع أوسع على ثقافة وتاريخ ألمانيا[37].

3) -خطة العمل الوطني للاندماج:«bundesregiergierung.de»

تسعى ألمانيا لعدة اعتبارات إلى أن تكون أمة للاندماج ولهذا السبب شكلت هذه المسألة منذ 2005 أحد أهم موضوعات عمل الحكومة الألمانية الاتحادية، وتعقد قمة الاندماج مرة في كل عام.

4) –هيئة العمل التطوعي الاتحادية«**bundesfreiwillingendienst.de**» :

وتوجه هذه الهيئة العروض إلى الرجال والنســـاء الذين **يريدون** العمل من أجل المنفعة العامة سواء في المجالات الاجتماعية أو البيئة أو الثقافية أو الرياضية، أو مجالات الاندماج أو الوقاية المدنية من الكوارث.

وإلى جانب هيئة العمل التطوعي الاتحادية تذخر ألمانيا بجمعيات للمجتمع المدني تعمل على دعم المهاجرين وتسهيل وتسريع عملية اندماجهم في المجتمع الألماني ومن تلك الجمعيات جمعية موريس 14 الموجودة في منطقة "رولبيرغ "في شمال حي "نوكلن "في ألمانيا[38].

ب) –تكامل الإطار القانوني والسياسي اتجاه الهجرة الدولية:

يعتبر القانون الأساسي الألماني بالإضافة إلى القوانين المنظمة للهجرة أحد الآليات المهمة في استقطاب وتحفيز المهاجرين الدوليين على الهجرة إلى ألمانيا، وذلك لما تطيحه هذه القوانين من ضـــمانات لحقوقهم وكرامتهم ومساواتهم أمام القانون بالألمان أنفسهم.

وكأمثلة على ذلك من خلال القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية تنص المادة رقم (01) والخاصة بكرامة الإنسان وحقوقه والالتزام بحقوقه الأساسية في الشطر الأول:« لا يجوز المساس بكرامة الإنسان وباحترامها وصونها تلتزم جميع السلطات في الدولة »[39]، وبتالي من خلال هذه المادة يتبين لنا أن المساس بكرامة الإنسان في ألمانيا يندرج ضمن تدخلات كافة السلطات الرسمية في الدولة، ناهيك عن إيمان الشعب الألماني بعدم جواز انتهاك هذه الحقوق وضـرورتها للتعايش في مجتمع أمن وهو ما يؤكده الشـطر الثالث من نفس المادة بحيث تنص على: « بناءات على ذلك يؤمن الشـــعب الألماني بأن للإنســـان حقوق لا يجوز انتهاكها، ولا التخلي عنها، وتعد قاعدة أساسية لتعايش البشر في كل مجتمع، وللسلام والعدالة في العالم»[40].

ويكفل القانون الأســاســي لألمانيا المســاواة أمام القانون بين المهاجرين والألمان بغض النظر عن الأصـل والمعتقد والتوجهات الفكرية، وهو ما تبينه المادة رقم[03] الخاصة بالمساواة أمام القانون والمساواة بين الرجال والنساء وحظر التمييز بحيث تنص في الشطر الأول على: «لا يجوز أن يميز أحد أو أن يضار أحد بسبب جنسه، أو نسبه، أو عرقه، أو لغته، أو وطنه ومنشئه أو عقيدته، أو رؤيته الدينية أو السياسية ولا يجوز أن يضـار أحد بسبب كونه معاقا»[50] .

كما أن قانون العمال المهرة لسنة 2019 يلغي شرط إعطاء الأولوية للمواطنين الألمان أو مواطني الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بالحق في الحصول عمل (وهو الشرط المعروف باسم "مراجعة أولويات سوق العمل)[51] ،كما أنه لم يعد تعيين العمال المهرة مقصورا أيضا على المهن التي يوجد فيها نقص في مقدمي الطلبات.

أما من ناحية السياسات المنتهجة في سبيل اندماج المهاجرين الدوليين في المجتمعات الألمانية، فقد صاحبت العديد من السياسات والإجراءات القوانين المنظمة للهجرة منذ أمد، إلا أنه يتم التمييز بين فترتين بحيث تمتد الفترة الأولى والتي لم يعترف فيها بأن ألمانيا دولة للهجرة من سنة 1955-1998 وتبدأ بتجنيد العمال الضيوف بألمانيا 1955، وانتهاء توظيفهم المؤقت تحت وطأة الأزمة العالمية لسنة 1973، لتنتهي هذه المرحلة بعمليات الهجرة الجديدة عقب سقوط الستار الحديدي، الأمر الذي حتم على ألمانيا عقب انتخابات 1998، الاعتراف بألمانيا كدولة للهجرة كفترة ثانية، ليتم بعدها سنة 2005 تبني سياسة جديدة للاندماج، والتي توجت بتبني قانون العمال المهرة لسنة 2019 وما صاحبه من سياسات رامية إلى استقطاب العمال المهرة من دولة ثالثة غير دول الاتحاد الأوروبي، والجدول رقم (02) يبين أهم السياسات التي تم تبنيها كآليات لاستقطاب وادمج المهاجرين الدوليين في المجتمع الألماني منذ سنة 1955 إلى غاية 2019.

الجدول رقم (02): سياسات إدماج المهاجرين الدوليين بألمانيا خلال الفترة 1955-2019.

تاريخ الهجرة الألمانية	وضع سياسات الاندماج
تجنيد المهاجرين بصفة مؤقتة (1955-1973)	**- لا يوجد اندماج محدد** **- إدراج العمال الضيوف في مؤسسة الضمان الاجتماعي للدولة**
- رفض الاعتراف بألمانيا كدولة للهجرة (1973-1998)	**-جدل حول سياسات التكامل بعد انتهاء التوظيف المؤقت للعمال من جنوب أوروبا عام 1973.** **-تعيين مفوض اتحادي للأجانب (Beauftragter der Bundesregierung fur Auslanderfragen) في عام 1978 في وزارة العمل، سلف مفوض الاندماج الاتحادي اليوم.** **-دعم العودة الطوعية لهجرة العمالة.**

- الهجرة الجديدة وبداية التحول في نموذج السياسات (1998)	الهجرة الجديدة بعد فتح الستار الحديدي. - بعد انتخابات 1998، أدى تغيير الحكومة إلى الاعتراف الرسمي بألمانيا كدولة للهجرة.
- سياسة الاندماج الجديدة (منذ عام 2000)	معالم سياسة الاندماج الجديدة في ألمانيا: .تم إقرار قانون المواطنة الجديد في عام 2000، وتخفيف متطلبات التجنس، وتيسير حصول بعض الأطفال المولودين في ألمانيا على الجنسية الألمانية من الآباء غير الألمان. .صدر قانون الهجرة الجديد في عام 2005، إنشاء إطار عمل للعمال الأجانب للاستقرار الدائم في ألمانيا. - إنشاء مؤتمر إسلام ألمانيا في عام 2006 لتحسين العلاقات بين المجتمعات الإسلامية والدولة الألمانية. - خطة التكامل الوطني التي طرحت في عام 2007. - خطة العمل الوطنية المطروحة في عام 2011. - تحديث إلى قانون الهجرة لعام 2005 في عام 2012، الذي يخفف القيود التي تحد من الهجرة إلى القطاعات التي تعاني من نقص العمالة للسماح بزيادة الهجرة التي تتطلب مهارات عالية.
-سياسات استقطاب العمال المهرة 2019.	- إقرار قانون هجرة العمال المهرة 15 أوت 2019. - إمكانية استقطاب العمال المهرة من دولة ثالثة غير الاتحاد الأوروبي. - تمكين العمال المهرة من الحصول على تصاريح من ستة أشهر، أربع سنوات، تسوية دائمة ما إن تمتعوا

	بالمهارات الألمانية وأن لا يكونوا مستبعدين لأسباب متعلقة بالسلامة العامة والنظام العام. - إثبات مصاريف كافية للعيش في ألمانيا، وكذلك المساهمة في نظام المعاشات الألماني، و اثبات شروط القدرة على تحصيل مكاسب مالية مشروطة.

المصدر: من انجاز الباحث استنادا على:

Friedrich Heckmann, «understanding the creation of public consensus: migration of integration in Germany, 2005 to 2015.

- Germany: New Immigration Acts to Attract and Retain Skilled Workers Published**, Op.Cit**

ج) –التنوع الاجتماعي والثقافي لألمانيا كعامل جذب للهجرة الدولية:

تبلغ نسبة سكان جمهورية ألمانيا الاتحادية 82.6 نسمة، وهي أكبر دولة في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان، ويعيش فيها 18.6 مليون إنسان من أصول أجنبية[52]، **و**تمثل الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمجتمع الألماني، أحد الأنماط الحياتية الأكثر جذب واستقطاب للمهاجرين الدوليين، بحيث يتميز المجتمع الألماني بالتعددية والتنوع في أساليب المعيشة والتنوع الثقافي والعرقي[53] وهو ما يعكس الاتجاهات الايجابية لغالبية فئات السكان الألمان اتجاه السياسة المنتهجة للهجرة على أساس استقطاب العمال المهرة، والذين يرون من جهتهم كعوامل جذب أن المجتمع الألماني قابل للتنوع والتعدد الثقافي، فبالرغم من اختلاف المواقف بين فئات السكان في ألمانيا إزاء سياسة الهجرة إلا أن أنصار زيادة الهجرة الماهرة يشكلون الأغلبية النسبية بشكل ثابت وفق دراسة لمسح الرأي قامت بها شركة (KFW Research) أن عوامل المستوى التعليمي والدخل هي أهم الفوارق اتجاه الهجرة، بحيث كلما كان المستجوبون أكثر تعليما كلما كانت احتمالات تفضيلهم للهجرة المتزايدة للمهرة أكثر بحيث يفضل 58% من خريجي الجامعات زيادة أعداد المهاجرين المهرة، في حين يفضل 11% منهم فقط خفض الجهود الرامية إلى اجتذاب المهاجرين المهرة[54].

ومن جهة أخرى نجد أن التعددية وحرية الممارسات الدينية، والتي يكفلها القانون الأساسي الألماني، وتنعكس في التركيبة الدينية لألمانيا تجعل منها محل استقطاب واجتذاب العديد من الكفاءات والمهاجرين الدوليين من مختلف الانتماءات الدينية والدائرة النسبية أدناه توضح أهم الانتماءات الدينية ونسبتها بألمانيا.

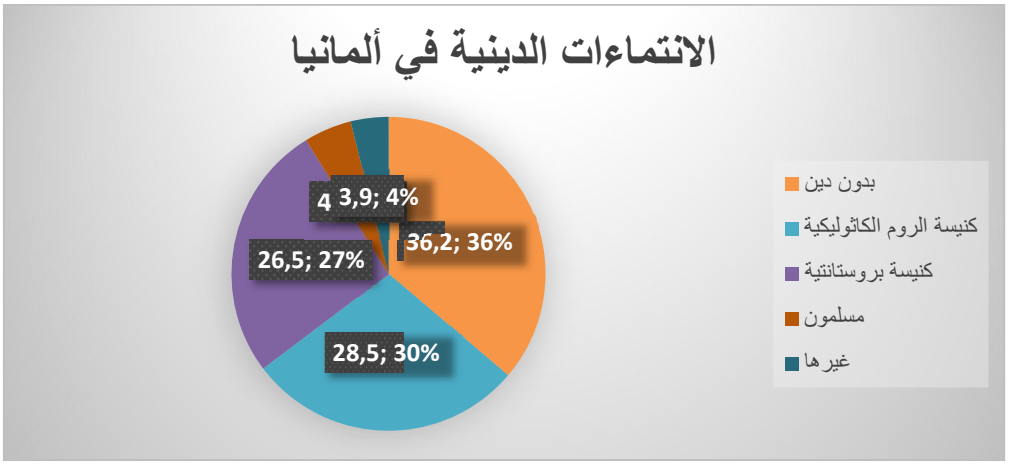

المصدر: حقائق عن ألمانيا، مرجع سابق، ص 119.

د) –استخدام التقنيات الحديثة في خدمة الهجرة الدولية:

تلعب التكنولوجيات والتقنيات الحديثة دورا بارزا في استقطاب الهجرة الدولية، في العصر الحالي وذلك نظرا لسرعة انتشار المعلومة التي تطيحها هذه الوسائل بالإضافة إلى التباين في فئات وحجم الجمهور المستهدف من خلالها، وعليه ينافس مطورو البرامج ورواد الأعمال الزمن لتوظيف التقنيات الحديثة من أجل خدمة المهاجرين وهذه التطبيقات مستعملة في الدول المستقبلة مثل ألمانيا **ومن التطبيقات المستخدمة في ألمانيا لهذا الغرض نجد:**

أ) –تطبيق مرحبا ألمانيا «Welkom App Germany»:

وقد تم تطوير هذا التطبيق من طرف شريكتان ألمانيتان بهدف تقديم معلومات بلغات عدة للمهاجرين الجدد في البلاد، ويجيب التطبيق عن تساؤلات المهاجرين الأساسية، بشأن الثقافة والقوانين الألمانية[55].

ب) –بوابة الإنترنت الرسمية لأصحاب الاختصاص الأجانب «make-it-in-germany.com»

وترافق هذه البوابة الراغبين في الهجرة إلى ألمانيا منذ ما قبل دخولهم البلاد وحتى البحث عن عمل، بحيث يقوم خبراء بتقديم المشورة الفردية حول تأشيرة الدخول (الفيزا)، والاعتراف بالشهادات والخبرات، وحول الحياة في ألمانيا، عن طريق الإنترنت أو الخط الساخن أو الدردشة "تشات"، بالإضافة إلى ذلك تقدم البوابة معلومات حول ميزات التأهيل المهني أو الدراسة في ألمانيا، وذلك باللغات الألمانية والإلكترونية والفرنسية والاسبانية[56].

ج) –مركز استقبال اتصالات العمالة المهاجرة في بون:

ويستقبل المركز اتصالات المهاجرين من ذوي الكفاءات من بلدانهم وتوضح لهم شروط العمل بألمانيا، وبتوفير المؤهلات يتم إلحاقهم بوكالة العمل الألمانية، ويقوم المركز بتوضيح شروط العمل في ألمانيا والمؤهلات المطلوب للمتصلين الأجانب ب 13 عشر لغة قبل أن يتخذوا قرارا بمغادرة بلدانهم والوصول إلى ألمانيا، ويتم الاتصال بالمركز عبر الرابط الالكتروني: [57] http://amp.dw.com.

2) –نقاط الضعف في التجربة الألمانية لاستقطاب الهجرة الانتقائية:

يجب الإشارة في هذا المقام أنه بالرغم من عوامل القوة التي تتمتع بها ألمانيا في سبيل استقطاب الهجرة الانتقائية، بما يخدم اقتصادها المتأثر باتجاهات السكان نحو الشيخوخة، وما يفرضه ذلك من تحديات على سوق الشغل، إلا أنه تتشابك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تجعل من هذه التجربة تواجه العديد من التحديات التي قد تمثل هاجسا أمام صناع القرار الألمان مستقبلا.

أ) –العوامل الداخلية كتحدي للهجرة الانتقائية بألمانيا:

تشكل عدة عوامل على المستوى الداخلي لجمهورية ألمانيا الاتحادية تحدي لطلبها المتزايد على استقدام ذوي الكفاءات والعمال المهرة في إطار قانون الهجرة الجديد ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل في:

1) –تصاعد اليمين المتطرف مثل حزب البديل المناهض للهجرة في ألمانيا (AFD)، والذي فاز بحلول 2018 ب 94 مقعد في البرلمان الألماني، وأصبح أكبر حزب معارض في ألمانيا لأنه جاء وفقا للتوجهات المعادية للهجرة واللاجئين[58].

2) –تنامي الخطابات العنصري وإرهاب الكراهية المعادي لسياسة الهجرة، ورفض اعتبار ألمانيا بلد للهجرة، نتيجة المخاوف التي تراود اليمين المتطرف وهؤلاء الساسة من سياسات الاندماج بألمانيا باعتبارها حسب ظنهم ستأتي على حساب الخصوصية الوطنية، والمحلية، وأن المهاجرين الدوليين هم مصدر كل المشاكل بألمانيا الاتحادية بما يجلبونه من عادات وتقاليد هدامة.

3)– زيادة الإنفاق العام وارتفاع الاستهلاك العام من جراء استقطاب الهجرة الماهرة وسياسة الترحيب باللاجئين، ما يمكن أن يحدث أزمة حادة بألمانيا في ظل الهزات الارتدادية التي غالبا ما يشهدها الاقتصاد الرأسمالي، وتشير البيانات أن الحكومة ألمانيا زادت من إنفاقها منذ عام 2016، وقد قدرة وزارة المالية الزيادة في الإنفاق العام على اللاجئين بحوالي 18 مليار يورو سنويا (0.6 من الناتج المحلي الإجمالي) لاستقبالهم وإدماجهم، وقد انعكس هذا في الحسابات القومية بفعل تسارع قوي في الاستهلاك العام الذي سجل أعلى زيادة له منذ عام 1992 بعد إعادة التوحيد مباشرة[59].

3) –وجود تعدد اختصاصات المؤسسات المسؤولة في قضايا الاندماج وهو ما يسبب نوع من عدم الفهم من خلال تشتت الاختصاصات فالدائرة الاتحادية للهجرة واللجوء، التابعة لوزارة الداخلية، مسؤولة عن دورات اللغة والاندماج، والتأهيل والعمل من اختصاصات وزارة العمل، أما الإقامة فهي من اختصاصات وزارة الخارجية، وعلاوة على ذلك فهناك مفوض شؤون الاندماج في الحكومة الألمانية، وإن كان منصبه شكليا[60].

4) –من معوقات الاندماج في ألمانيا عدم وجود وزارة للاندماج على الرغم من أن ولايات اتحادية داخل ألمانيا قد سبقتها إلى ذلك منها ولاية بادن فتنبر، أو مثل تلك الولايات التي أنشأت دوائر خاصة بالاندماج في إحدى الوزارات، مثلما فعلت ولاية ساكسونيا السفلى وشمال الراين ويتفاليا وهجسن وراين لاند بفالس[61].

5) –المعالجة الأمنية الصرفة لقضايا الهجرة والتناقض بين أهداف السياسة المنتهجة والتصريحات الإعلامية لبعض الساسة الألمان الذين يعتبرون الهجرة بالرغم من حاجة الاقتصاد الألماني لسواعد أجنبية أنها أم المشاكل بألمانيا.

ب) –العوامل الخارجية كتحدي للهجرة الانتقائية بألمانيا:

من الناحية الخارجية تشكل عدة عوامل تحدي للهجرة الانتقائية في ألمانيا يمكن إيجازها فيما يلي:

1) –تنامي صعود اليمين المتطرف وخطاباته المعادية للهجرة والمسلمين في القارة الأوروبية، وخاصة بألمانيا نفسها كما سبقت الإشارة وفي كل من فرنسا ايطاليا وبلجيكا، وهولندا والنمسا، الأمر الذي سيؤثر من الناحية الخارجية على السياسة الألمانية في استقطاب الهجرة الانتقائية، نظرا لارتباط ألمانيا بالسياسات الكلية للاتحاد الأوروبي.

2) –المنافسة الأوروبية والدولية في تبني سياسات مماثلة لاستقطاب الكفاءات نظرا لتوجه القارة الأوروبي للشيخوخة، وشغور الوظائف في سوق العمل الأوروبية، وهو ما تبينه السياسات المماثلة والتي تبنتها الدول الأوروبية منذ مطلع الألفية الثالثة (البطاقة الخضراء في ألمانيا 2005، وبطاقة كفاءات موهوبون بفرنسا 2006، وكذلك البطاقة الزرقاء على المستوى الأوروبي 2007).

3) –زيادة الدين الخارجي الألماني جراء الطلب المتزايد على الكفاءات وبرامج ودورات الاندماج، الأمر الذي يمكن أن يؤدي مستقبلا إلى أزمة مديونية بالنسبة لألمانيا.

4) –تخوف البلدان الثالثة غير الاتحاد الأوروبي والمستهدفة وفق قانون الهجرة الجديد 2019، من الخطابات المعادية واستهداف المهاجرين وخاصة من البلدان الإسلامية وبلدان الإرسال بصفة عامة.

5) –التركيز على الهجرة الانتقائية قد يفتح الباب أمام الهجرة غير النظامية باعتباره يحرم المهاجرين غير المهرة من فرص الحصول على مهن لا تتطلب مهارات عالية من خلال الهجرة لألمانيا.

– خاتمـــــة:

إجمالا يمكن القول إن التجربة الألمانية في استقطاب الهجرة الانتقائية، تبقى إحدى التجارب الدولية الناجحة نسبيا على المستوى العالمي والأوروبي، لما حققته من نتائج للاندماج وجعل ألمانيا الاتحادية موطنا للتنوع الثقافي والديني وثاني بلد لاستقطاب المهاجرين بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

إن كل هذه الانجازات لم تأتي هبة ولا بمحض الصدفة وإنما نتاج ما يؤطر الهجرة الدولية من ترسانة قانونية تبلورت على مر السنين، وكذلك من خلال التبني بداية من الألفية الثالثة لمنطق جديد في الهجرة الانتقائية يجعل سياسات الاستقطاب تتفتح على بلدان ثالثة غير الاتحاد الأوروبي ما توج مؤخرا بقانون الهجرة الماهرة 2019، ناهيك عن اعتماد التشاركية في عمل الفواعل والمؤسسات المخولة بقضايا الهجرة والمنظمة في الهيئات الرسمية للدولة،

وكذلك الفواعل المجتمعية في خدمة نفس الهدف الداعي للاعتراف بألمانيا كدولة هجرة وتوظيف هذه الأخيرة لما يخدم اقتصادها، وفق استعمال مختلف نقاط المعلومات على الشبكة الاجتماعية ومراكز الاندماج والتدريب المهني بألمانيا.

غير أن هذه التجربة تواجه العديد من العوامل والتحديات التي تمثل نقاط ضعف يمكن أن تؤثر على اتجاهات استقطاب الهجرة الانتقائية بألمانيا، وتستدعي بذل المزيد من الجهود في سبيل تفعيل إدارة الهجرة وفق المتطلبات الألمانية، وخاصة في ظل تبني دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية لنفس المنطق الانتقائي للهجرة جراء ما تعانيه القارة الأوروبية من توجه نحو الشيخوخة ناهيك عن التحديات التي يفرضها التنوع الثقافي والديني بألمانيا، كنمو التطرف والاعتداءات العنصرية، وتعمق الخطابات المعادية للتنوع والتعايش مع المهاجرين الدوليين من طرف التيارات السياسية.

1- الهجرة الانتقائية على موقع ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki _

2- حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة). مصر: مركز الإعلام الأمني، ص 05.

3- جون لوي فيل، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، يورونميد للهجرة02، ص 02.

4- ميركل، الهجرة .... الرخاء لألمانيا، على الموقع: https://ar.qantara.de/content/

5- حقائق عن ألمانيا، نسخة محدثة 2018، ص 120، متاح على الرابط:
https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/

6- إسلام عبد الله عبد الغني غانم، هجرة الشباب العربي ومشكلات الاندماج الواعي التحديات والحلول الرسمية وغير الرسمية ''الاتحاد الأوروبي انموذجا"فرنسا، ألمانيا، هولندا.مخبر استراتيجيات الوقاية ومكافحة المخدرات، المجلد 10، العدد 01، 2017، ص 237.

7- القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، طبعة النص الصادرة وفق التعديل الأخير بتاريخ 28 مارس 2019.برلين: البوندستاغ الألماني، قسم العلاقات العامة، 2019، ص 17.
حقائق عن ألمانيا، مرجع سابق، ص 1

8- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الهجرة البحث عن مكان تحت الشمس"، الإنساني، شتاء 2016، ص31.
حقائق عن ألمانيا، مرجع سابق، ص 76.

9- المرصد الأوروبي لحقوق الإنسان، أنت لست من هنا رهاب الأجانب والتفرقة العنصرية ضد اللاجئين والمهاجرين في أوروبا، يونيو/حزيران 2018، ص 03.

10- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الهجرة البحث عن مكان تحت الشمس"، الإنساني، شتاء 2016، ص31.

11- المرصد الأوروبي لحقوق الإنسان، أنت لست من هنا رهاب الأجانب والتفرقة العنصرية ضد اللاجئين والمهاجرين في أوروبا، يونيو/حزيران 2018.

12- European Commission, «Why do people Migrate? Theories of migration, P.01 https://ec.europa.eu/jrc/sites/jrcsh/files/theoriesofmigration2.pdf
13- A.A.I.N. Wickramasinghe, « International Migration and Migration Theories », Social Affairs. Vol.1 No.5, 13-32, fall 2016, P.21.
14- Ibid, P.23.
15- Ibid, P.24.
16- [7]
17- Jenny Gesley, «Germany: The Development of Migration and Citizenship Law in Postwar Germany», the Law Library of Congress, 2017, P.04.
18- Ausändergestz, Aufenthaltserlaubnis 2, 1965, p.353, https://www.bgbl.de/xaver/bgbl/start.xav?startbk=Bundesanzeiger_BGBl&jumpTo=bgbl165s1341.pdf
19- Jenny Gesley, Op.Cit, p.05.
20- Ibid, P.06.
21- **Bericht der** Unabhängigen Kommission Zuwanderung, 2001, P.13, http://www.jugendsozialarbeit.de/media/raw/Zuwanderungsbericht_pdf.pdf
22- **Jenny Gesley, op.cit, p.06.**
23- Maren **Barkert & Wolfgang Bosswick,** «Migration Policy-Making in Germany – between national reluctance
and local pragmatism?»**,** Working Paper No. 20
24- **Bericht der** Unabhängigen Kommission Zuwanderung, Op.Cit, P.13.
25- Maren **Barkert & Wolfgang Bosswick, Op.Cit, P.12.**
26- **Jenny Gesley, op.cit, p.08.**
27- Ibid, P.08.
28- Maren **Barkert & Wolfgang Bosswick, Op.Cit, P.12.**
29- Amelie F. Constant and Bienvenue N. Tien**, «Germany's Immigration Policy and Labor Shortages»,** I Z a Research Report No. 41, October 2011, p.09.
30- **Jenny Gesley, op.cit, p.09.**
31- Steffen Angenendt, « La nouvelle politique d'immigration de l'Allemange», Note du Cerfa 21, Avril 2005, p.01.
32- **Jenny Gesley, op.cit, p.10.**
33- Ibid, P.10.
34- Ibid, P.11.
35- European Commission, «European Migration Network», Annual Report on Migration and Asylum, May 2018, P.118.
36- **Germany: New Immigration Acts to Attract and Retain Skilled Workers Published,** https://www.loc.gov/law/foreign-news/article/germany-new-immigration-acts-to-attract-and-retain-skilled-workers-published/
37- Fachkräftenwanderungsgesetz, 15 August 2019, Artikel 54, p.1346. https://perma.cc/G3PU-9NDR
38- Ibid, Artikel 01, P.1307.
39- Germany: New Immigration Acts to Attract and Retain Skilled Workers Published**, Op.Cit.**
40- Fachkräftenwanderungsgesetz, **Op.Cit,** Artikel 01, P.1307.
41- OECD, «Germany policy Brief », June 2018, p.02.
42- Ibid,

43- Arne Leifels, «KfW Research Focus on Economics Germany's work force sees need for skilled migration – degree of approval varies by education», income and region No. 246, 19 March 2019, P.01.